

التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لازمة كورونا على اصحاب المحلات التجارية دراسة ميدانية للمراكز التجارية
بمدينة قسنطينة

The social and economic impacts of the Corona crisis on commercial activities - Study a sample of shops in the commercial centers of Constantine

لحمر هيبية¹

 hiba.lahmar@univ-constantine2.dz، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02 (الجزائر)،¹

تاريخ القبول: 2021/10/27	تاريخ الإرسال: 2021/09/14
Abstract Through this study, we aim to shed light on the social and economic impacts lifted by Corona crisis on the owners of shops in the commercial centers, and get to know the difficulties they faced in order to continuation for survive, and adapting to the restrictions imposed by the quarantine, By using the easy sampling method, Among the results we obtained, The quarantine policy had an economic impact on shop owners represented in difficulty paying the rent, and accumulation of goods and it's hard to sell, also Corona had a psychological and social effects on shop owners, represented in depression, Panic, fear, from bring the virus to the family, Therefore, the state must conduct a statistical survey of all sectors and know the extent of the damage inflicted on them, And looking for a way to compensate a part of damages in the short term, or on the medium term, To avoid other repercussions more harmful in the long term. Keywords: Corona crisis, social impacts, economic impacts, shops, commercial centers. JEL Classification Codes: H12 ,P46 ,I38 I15 ,L8	ملخص تهدف من خلال الدراسة الى تسليط الضوء على التداعيات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها ازمة كورونا على اصحاب المحلات التجارية في المراكز التجارية، والتعرف على الصعوبات التي واجهتهم من اجل الاستمرار والتأقلم مع القيود التي فرضها الحجر الصحي، مستخدمين في ذلك اسلوب العينة الميسرة، ومن بين النتائج المتوصل اليها، ان سياسة الحجر الصحي كان لها اثر اقتصادي على اصحاب المحلات التجارية، وتمثل ذلك في صعوبة تسديد مستحقات الاجبار، وتراكم السلع وصعوبة تصريفها، كما خلفت كورونا اثار نفسية واجتماعية على اصحاب المحلات التجارية، تمثلت في اصابتهم بالاكئاب، الهلع والتخوف من حمل الفيروس وجلبه الى العائلة، لذلك يجب على الدولة اجراء مسح احصائي لجميع القطاعات ومعرفة حجم الضرر الذي لحق بها، والبحث عن طريقة تعوض بها جزء من تلك الاضرار على المدى القصير، او المدى المتوسط، لتجنب انعكاسات اخرى اكثر ضررا على المدى الطويل. الكلمات المفتاحية: ازمة كورونا، التداعيات الاجتماعية، التداعيات الاقتصادية، محلات تجارية، مراكز تجارية. تصنيفات JEL : H12 ,P46 ,I38 I15 ,L8

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

تغير العالم بصورة مفاجئة فمنذ بداية 2020 هناك صدمة كبيرة جعلت العام في حيرة من امره، فيروس كورونا الذي اطاح بالعديد من الارواح حول العالم بصورة مأساوية، لذلك تسارعت الدول الى تطبيق سياسة الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي بغرض احتواء الجائحة، ما نتج عنه غلق كبير على كل المستويات مما ادى الى حدوث انهيار سريع وبحجم كبير في اقتصاد كبرى الدول، وكل دولة تعاملت وتفاعلت مع الجائحة بطريقة الخاصة، الا انها لم تستطع ان ترسم شكل المشهد الاقتصادي، لأنه ولحد الساعة لم يتم التوصل الى طريقة للتحكم في انتشار الفيروس رغم ايجاد لقاحات عديدة له.

والجزائر من بين الدول التي طبقت استراتيجيات العزل والتباعد الاجتماعي، للحفاظ على سلامة ارواح مواطنيها، فقامت بوقف مختلف الأنشطة الخدمية والتجارية وذلك من منتصف شهر مارس 2020، ولكنها اعادت فتح المحلات التجارية مع بداية شهر رمضان من نفس السنة لينتفع اصحاب المحلات، لكن عدم التزام الافراد بتدابير الحماية الصحية اوجب إعادة الغلق مرة اخرى، فإنقاذ الارواح اولا ثم انقاذ الارزاق، وبذلك تكبد اصحاب المحلات التجارية خسائر كبرى، لان شهر رمضان يعتبر ذروة نشاطهم التجاري، فكورونا لم تبقى ازمة صحية فقط بل تحولت الى ازمة اقتصادية ومالية عالمية، ومن هنا جاءت اشكالية البحث والتي تتمحور حول:

ماهي التداعيات التي خلفتها ازمة كورونا على اصحاب المحلات التجارية؟

الأسئلة الفرعية: ومن هذه الاشكالية تتفرع جملة التساؤلات الفرعية:

✓ كيف اثرت سياسة الحجر اقتصاديا على اصحاب المحلات التجارية؟

✓ كيف اثرت سياسة الحجر اجتماعيا على اصحاب المحلات التجارية؟

الفرضيات:

✓ سياسة الحجر الصحي جعلت اصحاب المحلات التجارية يتعرضون لخسائر مادية كبيرة؛

✓ سياسة الحجر الصحي جعلت اصحاب المحلات التجارية يتعرضون لضغط نفسي.

أهمية البحث: تأتي أهمية الدراسة في ابراز حجم الضرر الذي تسبب به فيروس كورونا، فهو لم يعد يقتصر على الفتك بصحة الاشخاص، بل فتك ايضا بأعمالهم التجارية، وكشف التصدعات والعجز الحاصل في قطاع الصحة بالجزائر، ولم تكفي العدوّة بالانتقال بين الاشخاص بل اصبحت تنتقل بين مختلف القطاعات مخلقة اضرارا متفاوتة في حدتها.

أهداف البحث: نسعى من خلال البحث إلى:

✓ التعرف على مختلف الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا على المنطقة العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة؛

✓ عرض الطرق والسياسات التي اتبعتها الدولة للحد من مختلف التداعيات على مختلف القطاعات؛

✓ تحديد التحديات التي تواجه التجار لإعادة إنعاش نشاطهم التجاري.

منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في الإجابة على أسئلة البحث، حيث تم الرجوع في الجانب النظري إلى مصادر المعلومات الثانوية من مجلات علمية باللغة العربية والأجنبية بالإضافة إلى مواقع الانترنت، أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على الاستبيان بهدف التعرف على الاضرار التي تعرض لها اصحاب المحلات في المراكز التجارية، بالإضافة الى محاولة تسليط الضوء على التحديات التي واجهوها لإعادة احياء نشاطهم.

2. الإطار النظري

1.2 تعريف كورونا كوفيد 19

تعد فيروسات كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي تسبب اعتلالات متنوعة بين الزكام وأمراض أكثر وخامة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS-CoV)، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد

الوخيم السارس (SARS-CoV) ويمثل فيروس كورونا المستجد (nCoV) سلالة جديدة لم يسبق تحديدها لدى البشر من قبل.

وتعد فيروسات كورونا حيوانية المصدر، ويعني ذلك أنها تنتقل بين الحيوانات والبشر، وتوصلت الابحاث المستفيضة إلى أن فيروس كورونا المسبب لمتلازمة التهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس) قد انتقل من سنانير الزباد إلى البشر، بينما انتقل فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية من الجمال الوحيدة السنام إلى البشر، وينتشر العديد من فيروسات كورونا المعروفة بين الحيوانات، ولم تصب البشر بعد. وتشمل الأعراض الشائعة للعدوى اعراضا تنفسية والحمى والسعال وضيق النفس وصعوبات في التنفس، وفي الحالات الأكثر وخامة، قد تسبب العدوى التهاب الرئوي، ومتلازمة التهاب الرئوي الحاد الوخيم، والفشل الكلوي... الخ، وحتى الوفاة.

وتشمل التوصيات الموحدة للوقاية من انتشار العدوى: غسل اليدين بانتظام، وتغطية الفم والأنف عند السعال والعطس، وطهي اللحوم والبيض جيداً، بالإضافة إلى تجنب مخالطة أي شخص تبدو عليه أعراض الإصابة بمرض تنفسي، مثل السعال والعطس (<http://www.emro.who.int/>) consulé le 14/06/2020.

2.2 الاثار الاجتماعية والاقتصادية لازمة كورونا على المنطقة العربية:

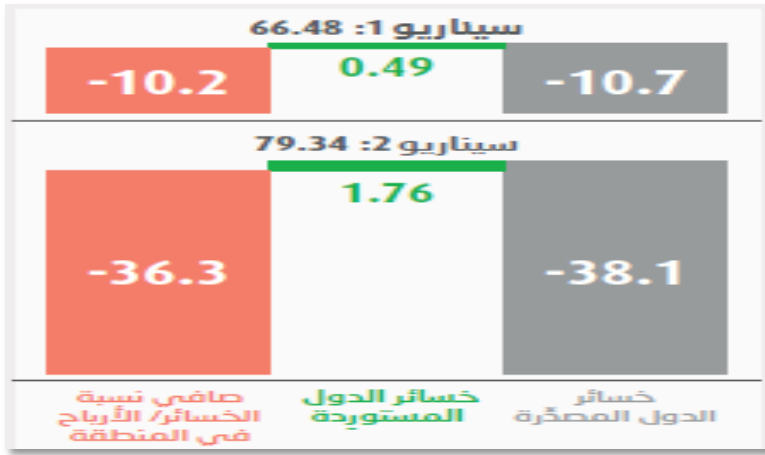
حسب تقرير اعدته منظمة الامم المتحدة الاسكوا فان التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لوباء فيروس كورونا على المنطقة العربية تتمثل في:

أ. **الاثار الاقتصادية:** اثر انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد في المنطقة العربية كما يلي (الامم المتحدة الاسكوا، 2020، ص، ص، 02، 03):

✓ خسرت المنطقة العربية عام 2020 مالا يقل عن 42 مليار دولار، وكلما زاد اتساع الوباء في الاقتصادات الكبرى تزايد معه الخسائر على الدخل؛

✓ الانخفاض الشديد في اسعار النفط، مما ادى الى خسارة المنطقة العربية ايرادات نفطية تقدر ب 11 مليار في الفترة الممتدة ما بين جانفي الى مارس 2020، واستمرار انتشار الفيروس يؤدي الى خسارة المنطقة يوميا ما يعادل 550 مليون دولار، والشكل التالي يوضح التقديرات التي قدمتها الاسكوا عن الخسائر في ايرادات النفط التي تكبدتها المنطقة العربية خلال سنة 2020؛

الشكل 1: الخسائر في إيرادات النفط في المنطقة العربية (تقديرات الفترة الممتدة من جانفي إلى منتصف مارس 2020 ، مليار دولار أمريكي)



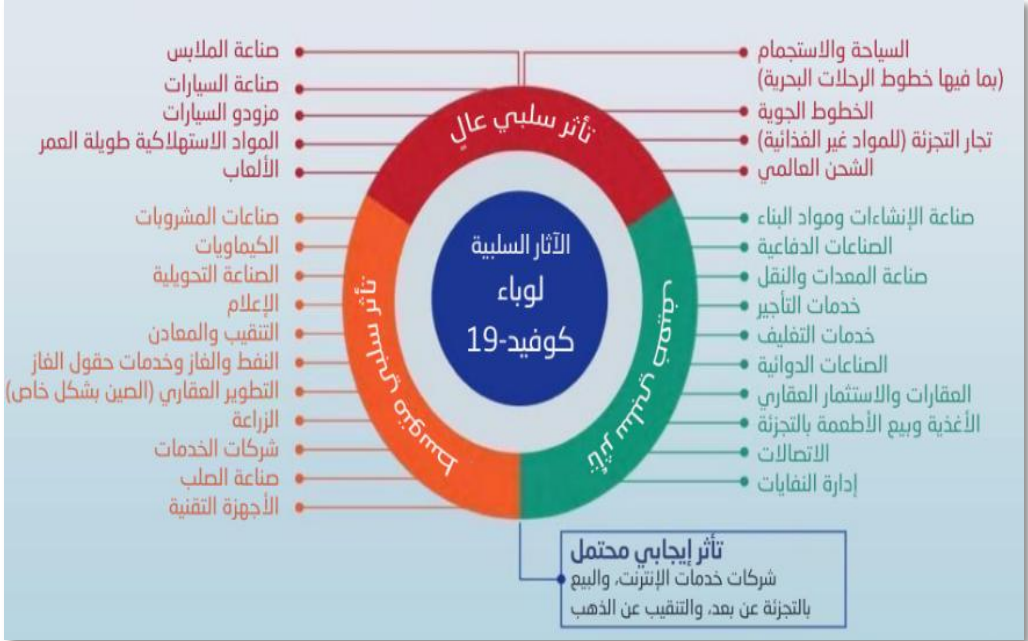
المصدر: الأمم المتحدة الاسكوا، 2020، ص02.

✓ تباطؤ الاقتصاد العالمي ادى الى انخفاض صادرات المنطقة العربية بمقدار 28 مليار دولار، مما يهدد استمرارية الشركات والصناعات المعتمدة على التصدير، ومن المتوقع ان تخسر الحكومات ايرادات جمركية قد تصل الى 1,8 مليار دولار؛

✓ سجلت الشركات في المنطقة العربية خسارة هائلة في راس المال السوقي بلغت قيمتها 420 مليار دولار خلال نفس الفترة السابقة الذكر، وتعادل الخسائر في ثروة هذه الشركات نسبة 8% من اجمالي ثروة المنطقة؛

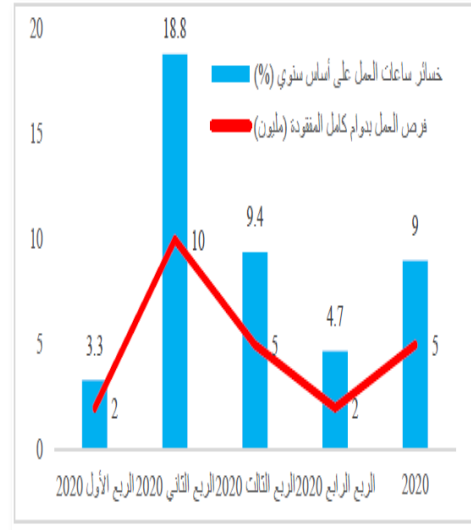
✓ ارتفاع معدل البطالة بمقدار 1,2 نقطة مئوية، نتيجة خسارة المنطقة ما يعادل 1,7 مليون وظيفة، واثار الفيروس ستكون سلبية على فرص العمل في كافة القطاعات، وبالأخص قطاع الخدمات نتيجة لممارسة التباعد الاجتماعي، الاشكال التالية توضح اهم القطاعات التي تضررت من فيروس كورونا، وحجم الضرر الذي لحق بها.

الشكل 2: درجة تأثير لفيروس كورونا على القطاعات الاقتصادية

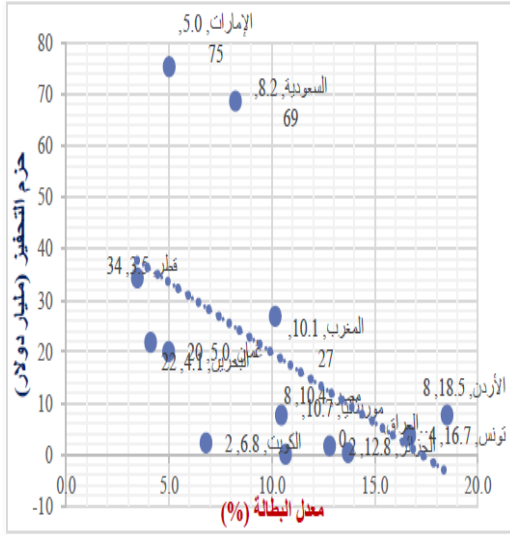


Source: Moody's (March 2020), covid-19 impact heat map, coronavirus hurts travel-driven sectors, disrupts supply chains

الشكل 3: تطور معدل البطالة في الدول العربية وحجم حزم تحفيز كوفيد 19 (2020)



الشكل 4: تطور ساعات العمل وفرص العمل بدوام كامل المفقودة نتيجة كوفيد 19 (2020)



المصدر: تقرير افاق الاقتصاد العربي، افريل 2021، ص 28.

ب. الاثر الاجتماعي:

- ✓ دفع فيروس كورونا 8,3 مليون شخص الى شبك الفقر، نتيجة التباطؤ الاقتصادي الناتج عن وباء كورونا الذي اثر سلبا على تدفق الاجور والتحويلات، والفئة المتضررة اكثر من هذا الفيروس هي العاملين في القطاع غير النظامي، الذين لا يستفيدون من برامج التأمين الاجتماعي، وبسبب عدم تقديم حد ادنى من الحماية الاجتماعية في بعض البلدان العربية من المتوقع ان يعاني 1.9 مليون شخص اضافي من نقص التغذية؛
- ✓ نقص في الغذاء نتيجة انخفاض الصادرات الغذائية بالمنطقة تستورد 65% من القمح الذي تحتاج اليه، وتنفق ما مجموعه 110 مليار دولار على الواردات الغذائية؛

- ✓ يهدد فيروس كورونا 55 مليون شخص بحاجة الى المساعدات الانسانية، سواء كانت هذه المساعدات غذاء او ماء او امدادات طبية او خدمات صحية؛
- ✓ عدم احتواء بعض الدول لآثار تفشي الوباء نتيجة تضرر البنية التحتية الصحية ونزوح العديد من العاملين في مجال الرعاية الصحية او هجرتهم؛
- ✓ زيادة تعرض المرأة الى العنف المنزلي الذي تعاني منه 37% من نساء المنطقة العربية نتيجة للحجر المنزلي الذي فرضه الوباء؛

3.2 الاثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا على مستوى الجزائر

تعددت الاثار التي خلفتها الجائحة على الجزائر، وان لم يتم احصاءها الى حد الساعة الا انها تختلف حسب كل قطاع، وستعرض الى بعض الاثار الاقتصادية والاجتماعية.

- أ. الاثار الاقتصادية: تفاوتت الاثار الاقتصادية بين مختلف القطاعات، ويمكن ذكر بعضها فيما يلي:
 - ✓ يعتمد النسيج الاستهلاكي والصناعي بالجزائر على ما يستورده من الصين، فهي تعتبر من اهم الموردين الاقتصاديين للجزائر، وبعد الشلل الذي اصاب المصانع الصينية، انتقل ذلك الى القطاع الصناعي بالجزائر؛
 - ✓ لم تؤثر ازمة كورونا على العمال في القطاع العام، الا ان الضرر لحق العمال في القطاع الخاص، خصوصا اصحاب المقاهي والمطاعم ومحلات الألبسة والاحذية وشركات النقل، مما يعني زيادة في معدلات البطالة؛
 - ✓ شهد الاقتصاد الجزائري انخفاضا في مستويات الناتج في القطاع النفطي في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط، والتزام الجزائر باتفاق "اوبك+" لخفض كميات الانتاج وهو ما اسفر عن تراجع في مستويات الانتاج من النفط الخام بنسبة 12% عام 2020، حيث تراجع الانتاج من 1023 الف برميل يوميا في 2019 الى 899 الف برميل يوميا في 2020، ادت هذه

العوامل الى انكماش الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 4.6% في العام الماضي (تقرير افاق الاقتصاد، أفريل 2021، ص20)؛

✓ ارتفاع معدل التضخم بحوالي 2.42% خلال 2020 مقارنة بالمستوى المسجل في 2019، جاء ذلك كمحصلة لارتفاع اسعار كل من المواد الغذائية، الملابس والاحذية، الاثاث، النقل والاتصالات، الترفيه، الصحة... الخ، ومن الجدير بالذكر ان معدل التضخم خلال شهر جانفي 2021 بلغ 4.23%، ومن المتوقع ان يصل الى 3.4% خلال سنة 2022 (تقرير افاق الاقتصاد، افريل 2021، ص33)؛

✓ قام بنك الجزائر بتبني سياسة نقدية تيسيرية في محاولة لدعم الاقتصاد المحلي، تم على إثرها خفض سعر الفائدة الرئيس مرتين منذ بدء انتشار الفيروس في اوائل 2020، بواقع 25 نقطة اساس في كل مرة، لينخفض بذلك سعر فائدة السياسة النقدية الى 3%، كما تم خفض نسبة الاحتياطي القانوني ثلاث مرات، لتراجع من 10% في مارس 2020، الى 2% في فيفري 2021 (تقرير افاق الاقتصاد، افريل 2021، ص20)؛

✓ نتيجة انخفاض اسعار النفط تعرضت اسعار البنزين الى ارتفاع قدر بـ 3 دج للتر الواحد اما بقية انواع الوقود فقد عرفت زيادة مقدرة بـ 5 دج للتر، وكان هذا ما جاء به قانون المالية التكميلي في العدد الاخير من الجريدة الرسمية لسنة 2020، وهذا ما اثار استياء في وسط مستعملي وسائل النقل المختلفة، وهذا بالضرورة ادى الى ارتفاع تسعيرة النقل؛

✓ تأثر قطاع النقل هو الاخر بجائحة كورونا وسياسة الحجر التي فرضت، وكان ذلك كالتالي (سليم جداري، هالة يحياوي، مارس 2021، ص165):

● **النقل البري:** تأثرت مؤسسات النقل الحضري وشبه الحضري العامة والخاصة بين الولايات وبين البلديات من قرارات الحجر الصحي وعدم التنقل، حيث ترتب عن ذلك خسائر فادحة،

حيث فاقت خسائر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، مليار دينار جزائري، أي ما يقدر بـ 50% من رقم أعمال الشركة مقارنة بنفس الفترة من 2019.

- **النقل الجوي:** سجلت مؤسسات الطيران والمطارات خسائر تفوق 3.1 مليار دينار جزائري.
- **النقل البحري:** تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري قدرت بـ 50% من رقم أعماله، كما سجل نشاط نقل البضائع انخفاضا في بداية الحجر الصحي، ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد، وضمان استقرار الاسواق وتموين شبكاتهم للتوزيع، وبالتالي فإن تبادلات البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم تتأثر كثيرا، وظلت محافظة على نسق عملها.

ب. **الاثار الاجتماعية:** يمكن تلخيص الاثار الاجتماعية التي خلفتها جائحة كورونا على المجتمع الجزائري في النقاط التالية:

- ✓ **تعري النظام الاجتماعي في الجزائر، واتضح عيوبه، فبعد الاغلاق التام للعديد من الانشطة، ادى ذلك الى فقدان فئة كبيرة من العاملين في القطاع الخاص لوظائفهم، مما ادى الى اتساع دائرة الفقر، وكذلك برزت فئات اخرى من المجتمع لا تستفيد من اي نوع من انواع التأمين الاجتماعي؛**
- ✓ **تضرر القطاع التعليمي، حيث تم غلق المدارس والجامعات وكل المؤسسات التعليمية الخاصة والعامة وذلك عام 2020، وبالتالي عدم استكمال المنهج الدراسي، وعدم اجراء الامتحانات للمراحل النهائية في الاطوار التعليمية في الاوقات المحددة لها ما خلق ملل وفشل في همة معظم التلاميذ، مما ادى الى اهمالهم لدروسهم؛**
- ✓ **بعد اعادة فتح المدارس تم تخفيض في عدد التلاميذ داخل الاقسام والعمل بنظام المناوبات في التدريس، مما ادى الى زيادة ساعات عمل المعلمين وحشو في المنهج الدراسي، وظهور استياء على مستوى الأولياء والمعلمين؛**

- ✓ كذلك الحال في الجامعات فبعد انطلاق السنة الجامعية الجديدة، تم اعتماد التعليم عن بعد كطريقة بديلة للتحكم في اثار تفشي الوباء، من جهة وسير المحاضرات بطريقة عادية من جهة اخرى، لكن هذه الطريقة كانت لها اثار سلبية، فالجامعات الجزائرية ليست مؤهلة بعد لهذا النوع من التعليم، والطلبة والموظفين بما فيهم الاستاذة لم يلتزموا بتدابير الحماية والوقاية؛
- ✓ بقاء رعايا جزائريين عالقين في الخارج وفي المطارات الدولية، حيث عايش هؤلاء ظروفًا كارثية دفعت بحالتهم النفسية والصحية الى الحضيض، وعدم تلقيهم العناية اللازمة من طرف المسؤولين في الخارج؛
- ✓ رغم الآثار السلبية خلال الفترة السابقة، الا اننا لمسنا جانب ايجابي، فقد تكاتف الشعب من اجل تقديم المساعدات والاعانات الغذائية للولايات التي كانت خاضعة للحجر الكلي، وحتى الفئات المعوزة في باقي الولايات تلقت نفس الدعم، كما تضافرت الجهود في حملات تشجيرية وحملات نظافة واعادة تهيئة للأحياء.

4.2 الحاجة الى سياسة موجهة

- لان التداعيات نشأت بصفة خاصة من صدمة حادة (فيروس كورونا) في قطاعات محددة، قامت الدولة بتنفيذ اجراءات جوهرية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لمساعدة الاسر والمؤسسات المتضررة، ويمكن ان نذكر منها:
- ✓ في بداية الازمة قامت الدولة بحملات تحسيسية عن ضرورة التباعد الاجتماعي، وعن الزامية الاخذ بالاحتياطات اللازمة، من لبس الكمادات وعدم المصافحة والتسليم، وضرورة غسل الايدي بعناية؛
 - ✓ توفير وتقديم المساعدات من مواد تنظيف، مواد صحية، كمادات طبية لكل من يحتاجها في المرافق العامة، وحتى توزيعها في الشوارع بالجان؛

- ✓ أحداث خط اخضر 3030 للإبلاغ عن اي حالة مشتبه بها انها حاملة لفيروس كورونا، كذلك التبليغ عن تجاوزات التجار في الاسعار خلال تلك الفترة؛
- ✓ فرض غرامة مالية على كل شخص لا يرتدي كمامة، تتراوح قيمة الغرامة من 6000 الى 10000 دينار جزائري، مع تعرضه للمتابعة القضائية في حالات اخرى؛
- ✓ كما عمدت الدولة إلى إحداث صندوق مخصص للتبرعات المالية من أجل دعم مجهوداتها الرامية للتغلب على الوباء وتقديم المساعدات لضعف إمكانياتها في الميدان الصحي؛
- ✓ تقديم اعانة مالية بقيمة 10000 دج لكل عائلة متضررة، حيث تم تحديد الفئة المتضررة بتقديم وثائق لدى مصالح البلدية التابعة لها، متمثلة في شهادة عدم العمل ونسخ من بطاقة التعريف وشهادة عدم الانتماء لصندوق الضمان الاجتماعي او نسخة من سجل تجاري؛
- ✓ اعتبارا من ماي 2020، كان هناك 322.000 مستفيد من **Allocation forfaitaire de solidarité** والذي قدم لأصحاب الوظائف المنخفضة والذي قدم بدلاً قدره 30.000 دينار جزائري شهريا على مدار ثلاثة أشهر، كما تم توزيع الدعم العيني المكون من مواد غذائية ومياه على 600 ألف أسرة، علاوة على ذلك تم تقديم منحة التضامن الرمضانية إلى 2.2 مليون أسرة، بمبالغ تم رفعها من 6000 دينار الى 10000 دينار (مجموعة البنك الدولي، خريف 2020)؛
- ✓ وتشمل تدابير الإغاثة الاخرى تأجيل إعلان ودفع ضرائب الدخل للأفراد والمؤسسات، باستثناء الشركات الكبرى، وتخفيف المواعيد النهائية التعاقدية والعقوبات على الشركات التي تعاني من تأخيرات في إنجاز الأشغال العامة؛
- ✓ خفف بنك الجزائر الملاء المالية، ونسبة السيولة والقروض المتعثرة للبنوك، وسمح بتمديد بعض القروض دون مخصصات إضافية؛

- ✓ تم السماح لسعر الصرف بالانخفاض، مما أدى إلى تخفيف الميزانية واحتياجات التمويل الخارجي، مع دعم هدف الحكومة للحد من فاتورة الاستيراد (مجموعة البنك الدولي، خريف 2020)؛
- ✓ بداية عمليات التلقيح منذ الربع الثاني من 2021؛
- ✓ محاولة استكمال التعليم عن بعد عن طريق تقديم دروس في القنوات المحلية، ثم أصدر الرئيس الزامية انشاء قناة تعليمية تعنى بتقديم الدروس لكافة المستويات من الطور الابتدائي الى الثانوي، مع إلزام اساتذة التعليم العالي بإدراج المحاضرات على منصات التعليم عن بعد مرفقة بكل ما يخص المقاييس المدرسة كمحاولة لضمان السير الحسن للدروس.

3. الإطار التطبيقي

1.3 معطيات الدراسة

- أ. **عينة الدراسة:** تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية لأن مجتمع البحث هنا متباين، وقد قدر حجم العينة ب 62 محل تجاري تابع للمراكز التجارية (رتاج مول، لأكوبول، سون فيزا) بولاية قسنطينة.
- ب. **أسلوب جمع البيانات:** لقد تم جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة عن طريق الاستبيان الإلكتروني الذي يعد أداة ملائمة لهذا النوع من الدراسة، لأن هذه الأداة تتيح استخدام الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة وفحص فرضياتها، وكونه الكترونيا فهو يستجيب لأساليب الوقاية من انتشار وباء كورونا.
- ج. **تصميم الاستبيان:** تم طرح جملة من الأسئلة تتمحور الاضرار والتحديات التي واجهها اصحاب المحلات التجارية، وحالتهم الاجتماعية في ظل اثار كورونا.
- د. **وصف خصائص عينة الدراسة:** تناول الجزء الأول من الاستبيان بعض الأسئلة عن حالة اصحاب المحلات.

✓ توزيع أفراد العينة حسب نوع النشاط التجاري:

الجدول 1: توزيع أفراد العينة حسب نوع النشاط التجاري

النسبة %	التكرار	الاجابة
3.2	2	محل احذية
41.9	26	محل ملابس نسائية
16.1	10	محل ملابس رجالية
3.2	2	محل ملابس اطفال ورضع
3.2	2	محل مفروشات
3.2	2	هواتف نقالة واكسسواراتها
21	13	مجوهرات
0	0	اكسسوارات
0	0	مطعم
0	0	مواد الحلويات والتغليف
0	0	توابل وعقاقير
0	0	اقمشة
0	0	ديكور
0	0	اواني منزلية
3.2	2	ادوات مدرسية
0	0	لوازم الخياطة والتطريز
4.8	3	نشاط اخر
100	62	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لازمة كورونا على اصحاب المحلات التجارية دراسة ميدانية للمراكز التجارية بمدينة قسنطينة

من خلال الجدول نلاحظ ان محلات الملابس النسائية تشكل ما نسبته 41.9%، من حجم العينة، وتليها محلات المجوهرات بنسبة 21%، وهذا شيء طبيعي فالنساء هن الاكثر حبا وشغفا للتسوق لذلك المحلات المخصصة لهذه الفئة أكثر بكثير من بقية الفئات، لتأتي في المرتبة الثالثة محلات الملابس الرجالية بنسبة 16.1%، اما كل من محلات الاحذية، ملابس الاطفال والرضع، المفروشات، الهواتف النقالة، والادوات المدرسية فنسبة المجهين على الاستبيان كان متساوي وقدر بـ 3.2%.

✓ توزيع أفراد العينة حسب امتلاك اصحاب المحلات للسجل التجاري والتأمين الاجتماعي:

الجدول 2: توزيع أفراد العينة حسب امتلاك اصحاب المحلات للسجل التجاري والتأمين الاجتماعي

امتلاك تأمين اجتماعي			امتلاك سجل تجاري		
النسبة %	التكرار	الاجابة	النسبة %	التكرار	الاجابة
87.1	54	نعم	88.7	55	نعم
12.9	8	لا	11.3	7	لا
100	62	المجموع	100	62	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول نلاحظ ان معظم اصحاب المحلات التجارية يمتلكون سجلات تجارية بنسبة 88.7%، ويملكون تأمينا اجتماعيا بنسبة 87.1%.

✓ توزيع أفراد العينة حسب الاستفادة من المنحة:

الجدول 3: توزيع أفراد العينة حسب متغير الاستفادة من منحة الرئيس للمتضررين من كورونا

النسبة %	التكرار	الاجابة
22.6	14	نعم
77.4	48	لا
100	62	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال الجدول ان اغلبية العينة لم تستفد من المنحة المقدمة من طرف الرئيس للمتضررين من كورونا وقدرت نسبتهم بـ 77.4%، حيث ان المستفيدين هم 14 محلا فقط، حيث ان عدم الاستفادة من المنحة حسب ما صرح به المستجوبين يرجع الى الاسباب التالية:

- لم ادفع الملف؛
 - دفعت الملف ولم تحصل على اي شيء؛
 - لأنني لا امتلك سجل تجاري؛
 - المنحة المقدمة مضحكة ومستفزة في نفس الوقت، فإيجاري الشهري مقدر بـ 80000 دج ما ستفعل المنحة لي؛
 - نشاطنا لم يندرج في قائمة النشاطات المستفيدة من المنحة حيث اننا خصصت للحرفيين فقط.
- ✓ توزيع أفراد العينة حسب حجم الخسارة:

في هذا السؤال قمنا بوضع ارقام تعبر عن درجة الخسارة التي تعرض لها اصحاب المحلات فتبدأ بالرقم 1 هو المستوى الضعيف جدا، ثم ترتفع لتصل الى الرقم 5، وهو يمثل المستوى المتوسط، بعد ذلك تواصل الارتفاع الى ان تصل الى الرقم 10 وهو اعلى مستوى للخسارة، وكانت الاجابات كالتالي:

الجدول 4: توزيع أفراد العينة حسب حجم الخسارة

النسبة %	التكرار	الاجابة
00	00	1
00	00	2
00	00	3
00	00	4
37.1	23	5
12.9	8	6
6.5	4	7
16.1	10	8
11.3	7	9
16.1	10	10
100	62	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

نلاحظ من الجدول اعلاه ان حجم الضرر يتراوح بين متوسط الى مرتفع، وجاءت اعلى نسبة للضرر المتوسط المقدّر بخمس درجات بنسبة 37.1%، ليأتي بعدها الضرر المقدّر بـ 8 درجات و 10 درجات بنفس النسبة والمقدّرة بـ 16.1%، قد يكون اختلاف حجم الضرر الى اختلاف راس مال صاحب المحل، ولامتلاكه طرق بيع اخرى مثلا عبر الانترنت، او امتلاكه لجهات تمويلية اخرى...الخ.

✓ توزيع أفراد العينة حسب دفع مستحقات الايجار:

الجدول 5: توزيع أفراد العينة حسب من دفع مستحقات الايجار

النسبة %	التكرار	الاجابة
82.3	51	نعم
17.7	11	لا
100	62	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول نلاحظ ان 82.3%، من العينة قاموا بدفع مستحقات الايجار رغم عدم ممارستهم لنشاطهم التجاري خلال فترة الحجر الصحي التي اقتضت بغلاق المحلات، في حين ان 17.7%، لم يقوموا بدفع مستحقات الايجار، وقد يكون هذا الاختلاف نتيجة اختلاف مالك المركز التجاري.

✓ توزيع أفراد العينة حسب طريقة دفع مستحقات الايجار:

الجدول 6: توزيع أفراد العينة حسب طريقة دفع المستحقات

النسبة %	التكرار	الاجابة
45	23	المستحقات كاملة دفعة واحدة
10	5	المستحقات كاملة لكن على دفعات
45	23	جزء من المستحقات فقط
00	00	اخرى
100	51	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول نلاحظ انه يوجد اختلاف في طريقة دفع المستحقات، 45% قاموا بدفعها كاملة مرة واحدة، في حين ان 45% قاموا بدفع جزء من المستحقات فقط، اما 10% فقد سددها كاملة لكن على دفعات.

هنا نلاحظ ان بعض مالكي المراكز التجارية لم يراعوا الظروف التي مرت بها البلاد والتي فرضت نفسها على كل التجار، وان كل ما يهمه هو مصلحته الشخصية فقط.

2.3 تقييم عبارات الاستبيان

في الجداول التالية قمنا بحساب كل من الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي وكانت النتائج كما يلي:

الجدول 7: تأثير كورونا على نشاطك التجاري تمثل في:

العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التقييم
ارتفاع في اسعار السلع	0.562	4.25	موافق بشدة
تكس سلع المواسم الماضية	0.956	4.03	موافق
ندرة سلع الموسم الحالي	0.643	4.17	موافق
نقص الزبائن	0.862	4.38	موافق
رغبة الزبائن في سلع جديدة	0.653	4.38	موافق بشدة
تراكم الديون	0.645	4.43	موافق بشدة
تراكم الفواتير	0.932	1.87	غير موافق
عدم دفع اجور العمال	1.141	2.90	محايد
تسريح العمال	1.004	2.68	محايد
ارتفاع اسعار وسائل الشحن والتوصيل	0.720	4.24	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول نلاحظ ان تأثير كورونا على النشاط التجاري لأصحاب المحلات التجارية تمثل في: ارتفاع في اسعار السلع، رغبة الزبائن في سلع جديدة، تراكم الديون، ارتفاع اسعار وسائل الشحن والتوصيل، حيث جاء تقييم هذه العبارات بدرجة موافق جدا، في حين ان عبارات: تكس سلع المواسم الماضية، ندرة سلع الموسم الحالي، نقص الزبائن، تحصلت على تقييم موافق، حيث اقر اصحاب المحلات انهم لا يستطيعون الحصول على سلع المواسم في اوانها، حيث يتم طلب سلعة الشتاء في الصيف، والعكس صحيح، اما سلع الخريف والربيع فلا يتم طلبها، لأنها قد تصل في وقت متأخر ولن يتم طلبها في السنة المقبلة، مما ادى نقص الزبائن، اما العبارتين: عدم دفع اجور العمال، و تسريح العمال فجاء تقييمها بمحايد، فمعظمهم حاول الحفاظ على عماله وعدم التفريط فيهم.

كما صرح كذلك اصحاب المحلات انهم يعانون من المتابعة القانونية من طرف مديرية التجارة نتيجة عدم التزام الزبائن باتباع تدابير الوقاية، حيث انهم لم يتمكنوا من اقناع بعض الزبائن بضرورة ارتداء الكمامة لأجل الدخول الى المحل، مما جعلهم يقعون في مناوشات كلامية معهم في بعض الاحيان، او خروج الزبون مباشرة بعد طلب ارتداء الكمامة، او ارتدائه الكمامة للدخول فقط، وبعدها يقوم بنزعها، (وهذا ما يؤكد غياب ثقافة الوقاية من انتشار الفيروس)، وبالتالي اما ان يتعرض المحل لخسارة الزبائن او ان يتعرض للغرامة المالية.

الجدول 8: تأثير كورونا على حالتك الاجتماعية والنفسية تمثل في

العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التقييم
شجارات عائلية	1.495	3.16	محايد
اقتراض النقود 'ديون'	1.453	2.71	محايد
تدهور الحالة النفسية "عصبية، ارق، خوف، اكتئاب"	1.241	2	غير موافق
صعوبة تغطية كامل المصاريف العائلية	1.344	2.35	غير موافق
التخوف من نقل الفيروس الى العائلة	0.716	4.05	موافق
التمكن من قضاء وقت اضافي مع العائلة اثناء الحجر	0.731	3.95	موافق
خسارة افراد من العائلة "موتهم بكورونا"	1.054	3.054	موافق

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول نلاحظ ان كورونا كان لها تأثير نفسي واجتماعي على اصحاب المحلات التجارية، حيث عانى البعض من خسارة افراد من عائلتهم نتيجة اصابتهم بالفيروس، ما خلق تخوفا من نقل الفيروس لدى البعض الاخر، فجعلهم يعيشون في حالة من الوسواس والقهَر، ونلاحظ كذلك ان البعض من افراد العينة صرحوا بان الحجر الصحي الذي فرضته الحكومة في فترات سابقة ساعدهم في قضاء وقت اضافي مع العائلة، الا ان وقوع بعض المشاكل العائلية كان لهم رأي حيادي اتجاهها.

أما فيما يخص السؤال المفتوح حول الصعوبات التي سيواجهها اصحاب المحلات بعد مرور الازمة، او زوال كورونا:

- ✓ صعوبة اعادة تمويل المحل، بسبب حجم الضرر الكبير والخسار التي لحقت بهم؛
 - ✓ قلة الزبائن، بسبب نقص وتدهور القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع اسعار مختلف المواد الغذائية؛
 - ✓ يجب توفير سلع متنوعة، لان المنافسة ستكون شديدة؛
 - ✓ صعوبة تصريف سلع المواسم السابقة، لان الزبون اعتكف عن الشراء، ونحن قمنا بطلب حسب ما تعودنا عليه، مما خلف تكدس للسلع وصعوبة في تصريفها حاليا؛
 - ✓ فيما صرح البعض انه لا يعرف إذا كان سيستمر ام لا، لأنه قد يعلن افلاسه في أي لحظة؛
- والامر الغريب الذي صادفته حقا خلال دراستي هذه ان أحد اصحاب المحلات استثمر كل ما لديه في المحل، وبسبب هذه الجائحة خسر كل شيء، مما جعله يدخل في ازمة نفسية واكتئاب حاد، فقد من خلالها توازنه العقلي.

4. خاتمة:

فرضت جائحة كورونا تحديا عالميا، تسبب في تغيير مسار البلد السياسي والاقتصادي، فبرزت النقائص التي كانت تنخر القطاع الصحي والاجتماعي والاقتصادي في الجزائر، وعلى الرغم من ان الدولة سعت للصدوم امام تفشي الوباء الا انها تعاني من نقص حاد في الامكانيات المالية واللوجستية لإكمال حربها ضد مخلفاته على القطاع الاقتصادي والاجتماعي، فمهما طال الحديث عن اضرار هذه الجائحة لن يتم وصف ما تعرضت له الفئات المهمشة التي تعيش في ظل الفقر والحاجة في الجزائر، ولم يكن السبب فيروس كورونا فقط بل كان نتيجة فساد سابق، ومن بين النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة نورد ما يلي:

- ✓ لم يتم بعد تحديد الاثر الكلي لكورونا على مختلف القطاعات لأنها لازالت حتى اللحظة تتأثر بمخلفاتها؛
- ✓ غياب الوعي، الحس والالتزام بالمسؤولية، هو السبب وراء بقاء تفشي الفيروس وظهور سلالات جديدة؛
- ✓ اتضح الفرق بسبب الجائحة بين من يمتلكون وظيفة لدى المؤسسات الحكومية، والذين يعملون لدى الخواص، حيث ضمنت الفئة الاولى اجورها، ومنح البعض عطل استثنائية مدفوعة الاجر، اما الفئة الثانية، فقد عانت من تدابير الحجر الصحي ومنع التنقل، واحالتهم الجائحة على البطالة الاجبارية؛
- ✓ سياسة الحجر الكلي في الفترات السابقة، كان لها أثر اقتصادي على اصحاب المحلات التجارية، وتمثل ذلك الاثر في صعوبة تسديد مستحقات الايجار، وبحث الزبائن عن سلع جديدة، حيث لم يستطع اصحاب المحلات السفر الى الخارج من اجل توفير السلع في مواسمها بسبب غلق المجال الجوي وكل الحدود، وتم الاكتفاء بطلب السلع عن طريق الانترنت وذلك خلق تخوفا لدى التجار، حيث فوجئ البعض ان خامات المواد المطلوبة ليست جيدة، وهو ما سبب خسائر لدى البعض؛
- ✓ ومن بين الاثار الاقتصادية التي خلفها الحجر الصحي، ارتفاع محسوس في اسعار الشحن والنقل، وهو ما ادى بالضرورة الى ارتفاع اسعار السلع المعروضة، ما خلف عزوف عن الشراء لدى المستهلكين الذين يعانون هم الاخرون من اثار اقتصادية للكورونا؛
- ✓ حاول بعض اصحاب المحلات التجارية الخروج من الازمة عن طريق استخدامه مواقع التواصل الاجتماعي لعرض سلعته، لكن غياب الوسائل الحديثة للدفع، سبب بظاً نوعي في العملية؛
- ✓ خلفت كورونا اثار اجتماعية على اصحاب المحلات التجارية، تمثلت في خسارة بعضهم لأفراد من عائلتهم بسبب الاصابة بالمرض، ما جعلهم يصابون باكتئاب نتيجة لعدم قدرتهم حتى على توديعهم، فيما اصيب الاخرون بملع وتخوف من حمل الفيروس وجلبه الى العائلة، في حين ان سياسة الحجر

الصحي خلفت اثرا واحدا ايجابيا تمثل في اجتماع افراد العائلة مع بعضهم لفترة طويلة على غير العادة.

التوصيات:

- ✓ ضرورة انشاء مركز للامرات والكوارث، يعمل على جمع المعلومات اللازمة والصحيحة والمناسبة لاتخاذ القرارات في حالة حدوث اي ازمة في جميع المستويات؛
- ✓ تفعيل دور وزارة التضامن للاهتمام بالفئات الهشة، والمهمشة التي تعيش في ظروف صحية واقتصادية واجتماعية صعبة؛
- ✓ محاولة نشر الوعي، وعدم التهويل عبر نشر المعلومات الصحيحة، ووجوب المتابعة القانونية لكل من يحاول ان ينشر العكس؛
- ✓ اقتناع المواطنين بوجود فيروس كورونا لا يكفي، بل يجب امتثالهم لتدابير السلامة، والتزامهم بما تنص عليه بروتوكولات الحماية والوقاية، وهو ما يستوجب تضافر جهود الدولة ومواطنيها لتخطي الازمة، فجهود الدولة وحدها لا تكفي؛
- ✓ يجب على الدولة اجراء مسح احصائي لجميع القطاعات ومعرفة حجم الضرر الذي لحق به، وايجاد طريقة للتعويض او التقليل من الخسائر؛
- ✓ اصحاب المحلات التجارية هم مجرد عينة من المتضررين بجائحة كورونا، ويمكن للدولة ان تعرف حجم الضرر الذي لحق بهم، لكن توجد فئات اخرى لحق بها ضرر اكبر، حيث ان حتى الدولة لا يمكن لها ان تصل اليها كلها، لذلك يجب ان يكون هناك قانون يكفل حقوقهم، وان تخصص لهم ميزانية مستقبلا، وان تكون هناك جهة مسؤولة عن المطالبة بحقوقهم.
- أخير وليس آخرا، وأمام انخيار المنظومة الصحية فان الرهان الحقيقي اليوم يقع على عاتق المواطن، على وعيه والتزامه بتداعيات الازمة، وضرورة احترام التدابير الوقائية لحماية نفسه أولا والإحاطة ببقية مكونات

المجتمع، فالوعي المجتمعي بمشكلات المرحلة الراهنة هو أساس الخروج من براثن الأزمة والتفاعل الإيجابي يساعد الدولة على توفير لا فقط الإمكانيات والطاقات البشرية، بل أيضا مجموعة من الأفكار المتجددة والآراء التي يمكن لها أن تساهم في استنباط حلول فعالة تساعد الدول التي لا تمتلك كل الضروريات لمواجهة الأزمات.

5. قائمة المراجع:

- الامم المتحدة الاسكوا (2020)، استجابة اقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء فيروس كورونا.
- صندوق النقد العربي (افريل 2021)، تقرير افاق الاقتصاد العربي، الاصدار 13.
- جداري، سليم؛ بياوي، هالة (مارس 2021)، دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية والسياسية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 بالجزائر، مع الاشارة لاهم التدابير والاجراءات المتخذة، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، (14)، برلين: المانيا، 151، 161.
- مجموعة البنك الدولي؛ المرصد الاقتصادي الجزائري (خريف 2020)، تجاوز جائحة كوفيد -19، تفعيل الاصلاحات الهيكلية، الملخص التنفيذي.
- Moody's (March 2020), **covid-19 impact heat map**, coronavirus hurts travel- driven sectors, disrupts supply chains
- <http://www.emro.who.int/> consulé le (14 /06/2020)

6. ملاحق:

✓ رابط الاستبيان الالكتروني:

https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSclA_3zc7ojteyebzvjbBuFP9Zqde9DLNQcew1_EU7Y3WFT4cQ/viewform

The social and economic impacts of the Corona crisis on commercial activities - Study a sample of shops in the commercial centers of Constantine

Hiba Lahmar ^{1†}

¹ University Constantine 02 (Algeria),

hiba.lahmar@univ-constantine2.dz 

Received: 14/09/2021

Accepted: 27/10/2021

Abstract

Through this study, we aim to shed light on the social and economic impacts lifted by Corona crisis on the owners of shops in the commercial centers, and get to know the difficulties they faced in order to continuation for survive, and adapting to the restrictions imposed by the quarantine, By using the easy sampling method, Among the results we obtained, The quarantine policy had an economic impact on shop owners represented in difficulty paying the rent, and accumulation of goods and it's hard to sell, also Corona had a psychological and social effects on shop owners, represented in depression, Panic, fear, from bring the virus to the family, Therefore, the state must conduct a statistical survey of all sectors and know the extent of the damage inflicted on them, And looking for a way to compensate a part of damages in the short term, or on the medium term, To avoid other repercussions more harmful in the long term.

Keywords:

Corona crisis;
social impacts;
economic impacts;
shops;
commercial centers.

JEL Classification Codes: H12 ‘P46’
I38 I15 ‘L8

[†] Corresponding author